الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.379
7 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة
الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٧٩

المعقودة في المقر، نيويورك،
في يوم الثلاثاء، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، الساعة ١٠/١٥

الرئيسة: السيدة أباكا
(نائبة الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقارير المرحلية المجمعة الثاني والثالث والرابع للجمهورية الدومينيكية

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

في غياب السيدة خان، ترأست الجلسة السيدة أباكا، نائبة الرئيسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقارير المرحلية المجمعة الثاني والثالث والرابع للجمهورية الدومينيكية (CEDAW/C/DOM/2-3 و 4؛ CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.2)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذت السيدات غوتيرز، ومونوز وسولانو (الجمهورية الدومينيكية) مقاعد لهن إلى جانب طاولة اللجنة.

٢ - السيدة غوتيرز (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الاتفاقية، التي صادقت عليها الجمهورية الدومينيكية في عام ١٩٨٢، تُعد صكا هاما فيما يتصل بكفاح المرأة الدومينيكية من أجل تغيير النظام الأبوي. ولقد شهدت السنوات الأخيرة تغييرات تشريعية كبيرة لصالح المرأة، بما في ذلك اعتماد القانون رقم ٢٤-٩٧ لتعديل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في مجالي العنف والتمييز ضد المرأة، واعتماد قانون التعليم العام، وتعديل قانون الانتخابات وقانون الإصلاح الزراعي. وتدعو حركة المرأة أيضا إلى تعديل القانون المدني وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الدستور.

٣ - وأضافت قائلة إن التدابير المتخذة لضمان حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة تشمل تخصيص المزيد من الموارد المالية والبشرية لإدارة النهوض بالمرأة، وإنشاء لجنة وطنية لرصد خطة العمل الوطنية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وصياغة مشروع بقانون لرفع مستوى إدارة النهوض بالمرأة إلى درجة وزارة للمرأة.

٤ - ومضت قائلة، فيما يتعلق بالشؤون السياسية، إن نسبة القاضيات في المحكمة العليا بلغت ٣١ في المائة ولقد زاد عدد النساء في وزارة الخارجية. وبالرغم من التقدم المحرز بصدد تحقيق المساواة بين أعداد الطلبة والطالبات في مرحلة التعليم العالي، لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير فيما يتعلق بهيمنة أحد الجنسين على الاختيار المهني.

٥ - واستطردت قائلة إن الحكومة تواجه تحدي الفقر الذي يحد دور المرأة في الاقتصاد ويحد إمكانية حصولها على الخدمات الأساسية، وذلك بتنفيذ برامج محددة لصالح المرأة.

٦ - وأردفت قائلة، بصدد الإشارة إلى تقرير الفريق العامل السابق للدورة (CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.2) و ، بخاصة، بصدد الإجابة على السؤال ٤، إن المجتمع الدومينيكي يتألف من سلالات تنحدر

من المستعمرين الاسبان الأصليين وعبيدهم الأفريقيين؛ وفي الواقع اختفى سكان الجزيرة الأصليون. وأسفر اختلاط هاتين الثقافتين، إضافة إلى وصول العبيد الأمريكيين المحررين في القرن التاسع عشر والعمال الهايتيين في القرن العشرين، عن مجتمع مختلط إثنيا ومتوافق ثقافيا. ولقد هاجرت مجموعات كثيرة إلى الولايات المتحدة وأوروبا في السنوات الأخيرة.

٧ - وواصلت كلامها قائلة إن نظام الطبقات في الحضر ينقسم إلى مجموعة صغيرة من النخبة (٥ في المائة)؛ وطبقة عليا (١٥ في المائة) تتألف من رجال الأعمال وموظفي الحكومة الرفيعي المستوى؛ وطبقة متوسطة (٢٠ في المائة) تتألف من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، والفنيين، وموظفي الحكومة من المستوى المتوسط والتقنيين الماهرين؛ وطبقة دنيا (٤٠ في المائة) وتتألف من أصحاب المخازن، والموظفين والعمال غير المهرة؛ وتوجد مجموعة فرعية من الطبقة الدنيا، تتألف من البائعين في الشوارع والعاملين في أعمال منزلية (٢٠ في المائة)، ومعظمهم من الأجزاء الريفية من البلد.

٨ - وأتبعت ذلك قائلة إن بالمستطاع تقسيم النظام الطبقي الريفي إلى أصحاب الأراضي الأثرياء (١٥ في المائة)، والمنتجين على النطاقين المتوسط والصغير (٤٠ في المائة)، والوسطاء الذين يعملون في مجال التسويق (٥ في المائة) والعمال الزراعيين العاملين في الصناعات الزراعية القليلة في البلد (٢٠ في المائة) والفلاحين غير الحائزين على أراضٍ (٢٠ في المائة)، ولقد هاجر عدد كبير منهم إلى المناطق الحضرية، ومناطق تجهيز الصادرات ومراكز السياحة.

٩ - وتابعت كلمتها قائلة إن الجمهورية الدومينيكية هي جمهورية ديمقراطية لها رئيس جمهورية ونائب للرئيس، يُنتخبان لفترة مدتها أربع سنوات، ومجلس وزراء، ومجلس شيوخ ومجلس نواب، ونظام قضائي يتألف من محكمة عليا، ومحاكم استئناف وعمداء مدن.

١٠ - واستطردت قائلة إن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة ٦,٩ في المائة خلال الفترة حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧؛ وتشمل الصناعات التي شهدت نموا الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتشييد، والمياه والكهرباء، والفنادق والمطاعم، والنقل، والتجارة والصناعة التحويلية. وبلغت نسبة التضخم ٩ في المائة وبلغت نسبة البطالة ١٥ في المائة (٩,٥ في المائة للرجال و ٢٨,٧ في المائة للنساء). وحدث نمو اقتصادي كبير وقابله هبوط مناظر في معدل البطالة في أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٧ نتيجة لتحسين نظام تحصيل الضرائب وتخفيض النفقات الاجتماعية. بيد أنه لم يحدث تحسن في توزيع الدخل على نحو غير منصف، الأمر الذي لا يمكن تصحيحه إلا بوضع الحكومة لبرامج من أجل تحسين نوعية الحياة لمواطنيها.

١١ - وأردفت قائلة، فيما يتعلق بالسؤال ٥، إن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ شهدت استقرارا على صعيد الاقتصاد الكلي، وتمت السيطرة على التضخم، وتم تخفيض العجز المالي وحدث نمو في الناتج المحلي الإجمالي.

١٢ - وأضافت قائلة فيما يتعلق بالسؤال ٦، إن الإجراءات الحكومية لمكافحة الفقر شملت برامج من أجل إيجاد الوظائف وإنتاج الأغذية وزيادة القروض التي يقدمها المصرف الزراعي. ولقد انصب تركيز خطة الحكومة للحد من الفقر على أفقر القطاعات في البلد، وركزت الخطة بخاصة على النساء ربات الأسر المعيشية. وشملت البرامج الموجهة بخاصة للمرأة تخصيص مبلغ ٦٠ مليون من البيزوات الدومينيكية لأنشطة إدارة النهوض بالمرأة، بما في ذلك تنفيذ برنامج وضع مؤخرا بشأن تعاونيات إنتاجية للمرأة ومشاريع صغيرة ترمي إلى تطوير مصادر بديلة للدخل للنساء ربات الأسر المعيشية وتحسين مستويات المعيشة. وخصصت الحكومة أيضا مبلغ ٣٠٠ مليون من البيزوات الدومينيكية لبرنامج للرجال والنساء لتشجيع المشاريع الجزئية والصغيرة والمتوسطة، وتوجيه القروض لمشاريع جزئية تضطلع بها النساء وذلك من خلال منظمة غير حكومية للمرأة.

١٣ - واستطردت قائلة إنه تم، إضافة إلى ذلك، تخصيص مبلغ ٢٨ مليون من البيزوات الدومينيكية لبرنامج من أجل النساء الحبالى ومبلغ ٥٦ مليون من البيزوات الدومينيكية لبرنامج الرعاية النهارية لأطفال العاملات. وقدمت الحكومة قطع من الأراضي إلى ما يزيد عن ٧ ٠٠٠ امرأة من النساء الريفيات، ودأبت إدارة النهوض بالمرأة على العمل لإتاحة إمكانية وصول أولئك النسوة إلى سبل الإنتاج والتكنولوجيا الجديدة.

١٤ - وقالت، بصدد الرد على السؤال ٧، إن البرامج الوطنية للإصلاح التي يرد وصف لها في الفقرات ٧٥-١١٢ من التقرير المرحلي الرابع هي برامج وضعت مؤخرا جدا وليس بالمستطاع تقييم نتائجها حاليا ولكن الممثلون عن إدارة النهوض بالمرأة وحركة المرأة يعملون لضمان إدماج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في جميع جوانب عملية الإصلاح.

١٥ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٨، إن المكتب الوطني للإحصاء يوسع حاليا نطاق البيانات التي جمعها وينصب تركيزه بخاصة على المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية ذات الصلة بالمرأة. وسوف يصبح المكتب أيضا جزءا من شبكة معلومات معنية بالعنف ضد المرأة من المقرر إنشاؤها في إدارة النهوض بالمرأة. وتنظر إدارة النهوض بالمرأة، من جانبها، في إمكانية ذكر البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسات الاستقصائية الوطنية للسكان والإسكان مفصلة حسب نوع الجنس. وثمة علاقة عمل بين إدارة النهوض بالمرأة ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، الذي قدم أشكالا شتى من المساعدة إلى الإدارة، بما في ذلك التعاون في مشروع لتحديد قيمة للعمل غير المدفوع الأجر بهدف إدماجه في الحسابات القومية والمساعدة في إعداد تقارير الدولة الطرف المقدمة إلى اللجنة.

١٦ - ومضت قائلة، بصدد الإجابة على السؤال ٩، إن الحكومة قد أنشأت لجنة وطنية ذات قاعدة عريضة لرصد خطة العمل الوطنية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وتعمل الحكومة حاليا، من خلال إدارة النهوض بالمرأة، على تنفيذ مشروع بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرمي إلى تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ خطة عمل بيجين، من خلال جملة أمور منها، تشجيع زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني.

١٧ - واستطرت قائلة، فيما يتعلق بالسؤال ١٠، إن تمويل إدارة النهوض بالمرأة لعام ١٩٩٨ سوف يبلغ ٠,١٠ في المائة من الميزانية الوطنية، أي بزيادة قدرها ٠,٠٨ في المائة عن السنتين السابقتين. ومولت الحكومة أيضا، من خلال شتى الوزارات والمؤسسات الخاصة، مشاريع لمصلحة المرأة. ولقد زاد تمويل المؤسسات الخاصة في عام ١٩٩٨ بنسبة ٢١٧ في المائة عن عام ١٩٩٧.

١٨ - وأردفت قائلة، فيما يتعلق بالسؤال ١١، إن الحكومة تستعرض حاليا مدونات القوانين المدنية والجزائية والعمالية بغية تحديد وتعديل الأحكام التي تميز ضد المرأة. ويجري حاليا نشر التعديلات الناجمة على نطاق واسع. ولقد استمرت الجهود التي تبذلها مجموعات التأثير في الكونغرس الرامية إلى المصادقة على الاتفاقات الدولية المعنية بحقوق المرأة، من قبيل اتفاقية بلم دو بارا.

١٩ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ١٢، إنه لم يؤخذ بعين الاعتبار، وقت صياغة الدستور، أن الرجال والنساء متساوون، وكانت الجنسية تتوقف على ما إذا كان الشخص قد بلغ سن الرشد وما إذا كان قادرا أو كانت قادرة على التصويت في الانتخاب أو أن بالمستطاع انتخابه/انتخابها.

٢٠ - وأضافت قائلة، فيما يتعلق بالسؤال ١٣، إنه يتعين على الرجال والنساء أن يفوا بالاحتياجات نفسها من أجل الحصول على بطاقة لتحديد هوية.

٢١ - وقالت إن التغييرات التشريعية المشار إليها في السؤال ١٤ هي تشريعات صدرت حديثا نسبيا ويجري نشرها في الوقت الحاضر. كما يجري في الوقت الحاضر تدريب السلطات المسؤولة عن تنفيذها، ويتم تعليم النساء لكي يستفدن من الأحكام الجديدة ويجري حاليا إنشاء الآليات الضرورية لضمان تطبيقها.

٢٢ - ومضت تقول إنه فيما يتعلق بموضوع الإصلاح الزراعي الذي أثير في السؤال ١٥، وبالرغم من أن من السابق للأوان ذكر كيفية استفادة النساء من الإصلاح، تلقت المجموعة الأولى من النساء وعددهن ٢٨٠ ١ امرأة قطعا من الأراضي. وترث الزوجة الأرض أيضا حينما يموت زوجها.

٢٣ - وصرحت، فيما يتعلق بالسؤال ١٦، قائلة إن وزارة الزراعة أبرمت، بالاشتراك مع المعهد الزراعي وإدارة النهوض بالمرأة اتفاقا للتعجيل بالتسويات الزراعية للمرأة وذلك بتقديم مساعدة تقنية وقروض، ولا سيما في المنطقة الجنوبية الشرقية من البلد، حيث تزداد حدة الفقر بين الريفيات بصفة خاصة.

٢٤ - وفي ختام كلمتها قالت، بصدد الإجابة على السؤال ١٧، إنه لا توجد قيود على إمكانية وصول المرأة إلى برامج الإسكان التي وضعتها الحكومة.

٢٥ - السيدة سولانو (الجمهورية الدومينيكية): قالت، بصدد الإشارة إلى السؤال ١٨، من قبيل التفسير إن حقوق الإنسان بالنسبة للنساء اللاتي يقعن ضحايا لإساءات يرتكبها ضباط الشرطة أو الضباط العسكريين

أو موظفي الحكومة محمية بموجب القانون رقم ٢٤-٩٧ لمناهضة العنف العائلي. ومع أن القانون ينص على معاقبة مرتكبي تلك الإساءات، من الضروري زيادة وعي الجمهور وقبول الأحكام الجديدة. ولذلك اتخذت إدارة النهوض بالمرأة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي المعنية والشرطة الوطنية عددا من التدابير لضمان تنفيذ القانون بصورة تامة، بما في ذلك نشر نصه، وتنظيم حلقات عمل تدريبية وإنشاء إدارة خاصة لتقديم الحماية والخدمات الاستشارية لضحايا العنف العائلي.

٢٦ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ١٩، إن إدارة النهوض بالمرأة هي الوكالة المسؤولة عن تشكيل السياسة الوطنية المتعلقة بالفوارق بين الجنسين. وتقوم الإدارة حاليا بتنفيذ خطة عمل وطنية ترمي إلى تطوير القدرة المؤسسية على تنفيذ خطة عمل بيجين وتنسيق البرامج المصممة للحد من أوجه عدم المساواة. وواصلت الإدارة، بصورة فورية، العمل بشأن تعديل القوانين التمييزية وتطوير برامج ترمي إلى تمكين المرأة، والحد من الفقر ومنع العنف العائلي والمعاقبة عليه.

٢٧ - وصرحت، فيما يتعلق بالسؤال ٢٠، بأن الكنائس الكاثوليكية والإنجيلية هي الكنائس الوحيدة الممثلة في اللجنة الوطنية لرصد خطة العمل الوطنية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لأن لهذه الكنائس أكبر عدد من التابعين، كما أن لها أكبر قدر من التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في البلد.

٢٨ - وقالت، بصدد الإشارة إلى السؤال ٢١، إن برنامج تطوير المشاريع الجزئية والصغيرة والمتوسطة الحجم يقدم القروض للنساء. وتنفذ إدارة النهوض بالمرأة برنامجا خاصا يوجد وظائف للنساء في تعاونيات النسيج وتحتفظ هيئة النقل المتروبولية بوظائف معينة تقتصر بخاصة على الطالبات المتخرجات من الجامعة.

٢٩ - وأضافت قائلة إن التدابير الخاصة المشار إليها في السؤال ٢٢ تراعى بصورة دقيقة ويعاقب أرباب العمل الذين تثبت إدانتهم بانتهاكها. وتقوم إدارة العمل والمكاتب الإقليمية التابعة لوزارة العمل برصد تنفيذ هذه التدابير.

٣٠ - وأضافت قائلة، فيما يتعلق بالسؤال ٢٣، إن الحكومة وضعت خطة وطنية للتنمية الاجتماعية وخطة عمل للحد من الفقر.

٣١ - وقالت، بصدد الإجابة على السؤال ٢٤، إن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المصادق عليها أصبحت جزءا من التشريع الوطني بعد استكمال إجراءات رسمية معينة. بيد أن المقاومة التي تبديها الشرطة والسلطة القضائية للتغييرات المفاهيمية التي حددها التشريع الجديد لاتفاقية بلم دو بارا، تشكل عقبة تعترض تنفيذ الاتفاقية. وبمساعدة من شتى الوكالات الحكومية، بما في ذلك الشرطة الوطنية، ووزارة الصحة العامة وإدارة النهوض بالمرأة، تقوم الإدارة من أجل ذلك بتطوير آليات لتطبيق التشريع للحيلولة دون العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه.

٣٢ - وقالت، بصدد الإجابة على السؤال ٢٥، إن الحكومة تروج حاليا لإثارة المزيد من وعي الجماهير بالعنف المرتكب ضد النساء وذلك من خلال شن حملات تثقيفية عن طريق الوسائل المطبوعة، وعن طريق الإذاعة والتليفزيون، ومن خلال تنظيم مناهج تدريبية للشرطة وموظفي الصحة والموظفين القانونيين. ولقد أنشئت وحدة خاصة لحماية المرأة كمشروع رائد في إدارة الشرطة في حي للطبقة العاملة بالعاصمة. ومن المتوقع أن ينشأ المزيد من هذه الوحدات في عام ١٩٩٨. وتسعى الحكومة، في كافة جهودها المبذولة لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه، إلى إشراك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة وقطاعات أخرى من المجتمع المدني.

٣٣ - واستطردت قائلة، بصدد الإجابة على السؤال ٢٦، إن التدابير المتوخاة تشمل تنقيح الكتب التعليمية والمناهج المدرسية وتنقيح برامج تدريب المدرسين المتعلقة بالفوارق بين الجنسين، وعقد اتفاقات معنية بتنفيذ برامج تدريبية تتعلق بالفوارق بين الجنسين لجميع إدارات الحكومة وإدماج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في جهود إصلاح الدولة وتحديثها. بيد أن كثيرا من النساء، بما في ذلك النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية، يقاومن فكرة مفادها أن أنماط السلوك المنشأة اجتماعيا تعد عقبة تعترض نهضتهن. ووفقا لذلك، يتم العمل على زيادة الوعي بشأن الفوارق بين الجنسين عن طريق المواد التثقيفية عن مساهمات المرأة في المجتمع والاحتفال بأيام خاصة للمرأة.

٣٤ - وقالت، بصدد الإجابة على السؤال ٢٧، إن كثيرا من الرجال الدومينيكيين يشعرون بأن القانون رقم ٢٤-٩٧ يعد استجابة صارخة جدا لارتكاب أفعال تمثل إساءات بدنية ونفسية من هذا القبيل وللتحرش الجنسي، كانت تعد أمورا طبيعية بصورة تقليدية؛ ومن جهة أخرى، شجع القانون عددا أكبر من النساء على الإبلاغ عن هذا السلوك. وفيما يتعلق بالسلطات، يجري حاليا إنشاء آليات جديدة لتنفيذ القانون، من قبيل إنشاء فيالق من الأطباء النفسيين الشرعيين، الذين يطلب منهم إثبات وجود جرم. وفضلا عن ذلك، يجري حاليا تدريب رجال الشرطة على المهام الجديدة التي أنشئت بموجب القانون. وليس من المستطاع التغلب على مقاومة تنفيذه، من جانب الشرطة والمدعين العامين فضلا عن السكان بصفة عامة، إلا من خلال مواصلة المبادرات التثقيفية ومبادرات زيادة الوعي. ولقد شاركت حركة المرأة بصورة نشطة في تلك العملية من خلال برامج التدريب، والتنسيق فيما بين الوكالات، والتفاعل مع شتى منظمات المجتمع المدني، والجهود المبذولة لنشر القانون الجديد وخدمات الإحالة.

٣٥ - وأردفت قائلة، فيما يتعلق بالسؤال ٢٨، إن وسائط الإعلام والتعليم والدين والعادات تميل إلى إقرار الصور المقولبة التقليدية عن المرأة. وما زالت الإعلانات تصور المرأة بصفتها موضوعا للجنس وتعزز فكرة تفوق الذكور، وبذلك ترعى العنف والإساءة. وتجاهلت وسائل الإعلام الدور الإنجابي للمرأة والتقطت وصورت الصفة السلبية وصفة الخنوع كسمتين للمرأة "المثالية". وشجع التعليم التقليدي أيضا تلك القيم التي يستند الكثير منها على مفاهيم دينية مغروسة بصورة عميقة في عادات المجتمع الدومينيكي. وفي بعض الأحيان تتضارب الجهود المبذولة لتحسين مركز المرأة مع هذه القيم.

٣٦ - واستطردت قائلة إن الصعوبات الاقتصادية تسببت في انضمام المزيد من النساء إلى قوة العمل. وساعدت قدرة النساء على المساهمة ماليا في أسرهن المعيشية في تعزيز احترام الذات لدى النساء وتعزيز مساواتهن في الأسرة، وذلك بالرغم من أن الأعمال المنزلية لا تزال تقيَّم بأقل من قيمتها الحقيقية. كما أن العمل المدفوع الأجر قد ساعد المزيد من النساء على الهجرة وزاد النسبة المئوية للأسر المعيشية التي ترأسها النساء إلى زهاء ٤٠ في المائة.

٣٧ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٢٩، إن مواد الإعلانات التي ترعى التمييز بين الجنسين والعنف المتعلق بنوع الجنس ممنوعة بموجب الأنظمة الجديدة. وكجزء من الحملة الإعلامية بشأن التحرش الجنسي في أماكن العمل وعن العنف العائلي، تم نشر نسخة توضيحية من القانون رقم ٢٤-٩٧. وتشعر الحكومة بقلق بالغ إزاء زيادة عدد حوادث الإساءات الجنسية للأطفال، ولقد أنشأت وكالة رائدة لضمان تنفيذ قانون عام ١٩٩٤ لحماية الأطفال والمراهقين، الذي يشمل المبادئ المتضمنة في اتفاقية حقوق الطفل. وفضلا عن ذلك، يتضمن القانون رقم ٢٤-٩٧ أحكاما بشأن إساءة معاملة الأطفال والاتجار غير المشروع بالأطفال، وزيادة العقوبات على الاعتداء الجنسي في الحالات التي يكون الضحية فيها قاصرا. كما عرف القانون سفاح القربى ومحاولات سفاح القربى بصفتها جرائم جنائية.

٣٨ - ومضت قائلة إن الأنشطة الرامية إلى تغيير الصور المقولبة للمرأة، المشار إليها في السؤال ٣٠، تشمل إعداد أبحاث عن المرأة، فضلا عن شن حملات، وعقد منتديات والقيام بأنشطة تذكارية تستهدف عامة الجمهور. ولقد أصبح استخدام ألفاظ غير جنسية أكثر شيوعا في الأوساط الثقافية والأكاديمية، فضلا عن وثائق الحكومة والقوانين. وإضافة إلى ذلك، أدرج موضوع المرأة في الحوار الوطني بشأن تحديث الدولة وخطة الإصلاح. وشاركت المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة في مناقشة التنمية الوطنية. وفي المجال الأكاديمي، تم إنشاء برنامج للحصول على درجة الماجستير في موضوع نوع الجنس والتنمية. وشاركت الأحزاب السياسية والرابطات النسائية للأعمال، والنقابات، وفئات المجتمع المحلي والفئات الدينية، والمنظمات الشعبية والرابطات الفنية في تلك الأنشطة.

٣٩ - ومضت قائلة، بصدد الرد على السؤال ٣١، إن الرابطة بين الكنيسة والدولة قد توطدت بموجب الاتفاقية البابوية الموقعة في عام ١٩٥٤ بين الحكومة والكرسي الرسولي. وفي الواقع، أدت الاتفاقية البابوية إلى تقييد تنفيذ التدابير الرامية إلى تغيير الأنماط الاجتماعية التي تعرقل النهوض بالمرأة. وتنطوي عملية الإصلاح الحالية على إعادة تعريف علاقة الدولة بالقطاعات الأخرى، بما في ذلك الكنيسة. بيد أن هذه المهمة معقدة، نظرا إلى الصفة الدينية العميقة للشعب الدومينيكي.

٤٠ - وقالت، بصدد الإشارة إلى السؤال ٣٢، إن الاتجار بالنساء والفتيات يعاقب عليه بالحبس بموجب القانون رقم ٢٤-٩٧، كما يُعاقب على استخدام الفتيات أو المراهقات في الصور الإباحية أو استغلالهن كبغايا بدفع غرامات. ويجري حاليا عقد حلقات عمل لتدريب القضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة لضمان نفاذ هذه الأحكام. وفضلا عن ذلك، تتخذ حاليا إجراءات مشتركة مع شعبة الهجرة، ووزارة السياحة

ومنظمات غير حكومية في أجزاء البلد التي تجتذب السياح والتي تشهد أكبر انتشار لحالات بغاء الأطفال والاتجار بالنساء.

٤١ - وتابعت كلمتها قائلة، بصدد الإجابة على السؤال ٣٣، إن عدد العاملات في صناعة الجنس في الجمهورية الدومينيكية يقدر بـ ٠٠٠ ٥٠ امرأة. ولا توجد برامج لإدماج البغايا اجتماعيا واقتصاديا، وذلك باستثناء عدد قليل من المبادرات المنعزلة الصغيرة التي تتخذها منظمات دينية. ولقد عقدت حركة النساء المتحدات، التي تتألف من عاملات في مجال الجنس، مؤتمرا في عام ١٩٩٥ ومنتدى وطنيا في عام ١٩٩٧، وتعمل حاليا لتشجيع تدريب أولئك النسوة ولمنع الاتجار بالعاهرات. وبالرغم من أن جميع أشكال العنف ضد المرأة يعاقب عليها بموجب القانون رقم ٢٤-٩٧، لا توجد تشريعات عمالية محددة تضمن معاقبة عملاء البغايا. وفيما يتعلق بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تضطلع مجموعة من المؤسسات ومن بينها منظمات غير حكومية حاليا بأنشطة لرصد الأمراض الوبائية، وبأنشطة للتثقيف وأنشطة إعلامية للعاملات في مجال الجنس.

٤٢ - وأضافت قائلة إنه حتى الآن لم تُعَد إحصاءات عن حالات الاغتصاب، المشار إليها في السؤال ٣٤. بيد أن السلطات بدأت منذ إعلان القانون رقم ٢٤-٩٧، في تطوير الأدوات المطلوبة للاحتفاظ بسجلات عن حالات العنف.

٤٣ - وبصدد الإشارة إلى السؤال ٣٥، أردفت قائلة إن خبرة النساء اللاتي قمن بالتبليغ عن حالات العنف تتمثل في العادة في الإصابة بصدمات عصبية شديدة لأن السلطات تتصرف على أساس افتراض جنسي مؤداه أن الضحية هي التي أثارت العنف؛ ولم تعرف معظم حالات العنف، ولا سيما العنف العائلي، بصفتها جرائم جنائية؛ وتنتهك سرية الضحايا في أثناء الاستجواب؛ ويقوم موظفون، ولا سيما ضباط الشرطة من غير المتدربين على معالجة تلك القضايا، بإعداد التقارير. بيد أنه بذلت في غضون الوقت القصير الذي انقضى منذ إعلان القانون رقم ٢٤-٩٧، جهودا لتجنب تلك الأوضاع ولتشجيع الضحايا على الإبلاغ عن تلك الحالات.

٤٤ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٣٦، إن الحكومة نشرت مواد تثقيفية عن المشاكل التي تواجه النساء الدومينيكيات اللاتي هاجرن إلى أوروبا. وإضافة إلى ذلك، عقدت الحكومة اجتماعات مع المهاجرات المقيمات في سويسرا واسبانيا بغية تبادل المعلومات عن أوضاعهن ومعرفة احتياجاتهن. وتبذل حاليا جهود لتقديم معونات مالية لبرامج اللجنة المشتركة بين المؤسسات من أجل حماية المهاجرات.

٤٥ - وقالت، بصدد الإجابة على السؤال ٣٧، إن قانون الانتخابات رقم ٢٤٧٥-٩٧ اعتمد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وينص ذلك القانون على ألا تقل نسبة النساء عن ٢٥ في المائة من المرشحين الذين تقدمهم الأحزاب السياسية لشغل مناصب في الكونغرس أو مناصب بلدية.

٤٦ - وقالت، بصدد الإجابة على السؤال ٣٨، إن نسبة أصوات النساء من الأصوات المسجلة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بلغت ٥٤ في المائة. ولم يتعين على الناخبين أن يفوا بأية متطلبات تتعلق بالملكية أو بالإلمام بالقراءة والكتابة.

٤٧ - وأضافت قائلة إن حركة المرأة في الجمهورية الدومينيكية، المشار إليها في السؤال ٣٩، شنت حملة وطنية واسعة النطاق لتشجيع مشاركة المرأة سياسيا في الانتخابات. وتضمنت الإجراءات المتخذة برامج لتدريب المرشحات وزعيمات الأحزاب السياسية، وشن حملات عن طريق وسائط الإعلام ووضع خطة وطنية لمساواة المرأة في الفرص من أجل تقديمها إلى شتى الأحزاب السياسية. وتقدم في الوقت الحاضر برامج لتدريب السياسيات والمرشحات في انتخابات الكونغرس المقرر إجراؤها في أيار/ مايو ١٩٩٨. ونتيجة للحملة الوطنية عقدت تحالفات بين حركة المرأة، وإدارة النهوض بالمرأة والنساء اللاتي انتخبن لشغل مناصب في الكونغرس أو مناصب بلدية. وأسفرت جهودهم المشتركة عن إدخال إصلاحات قانونية لصالح المرأة، من قبيل إصلاح قانون الانتخابات، وإنشاء لجنة فخرية من المستشارات لمجلس الشيوخ.

٤٨ - وصرحت، بصدد الإجابة على السؤال ٤٠، بأن النساء يمثلن أقلية في السلطة التشريعية حيث لم تنشئ أو تتخذ لا الأحزاب السياسية ولا قانون الانتخابات آليات أو تدابير لتنظيم مشاركة المرأة سياسيا، ودراية المرأة غير كافية بأهمية مشاركتها في مناصب اتخاذ القرارات، كما أن هيكل الأحزاب السياسية مناهض للديمقراطية وأبوي، ولقد ترسخ التحيز الجنسي تماما في الأنماط الاجتماعية - الثقافية في البلد.

٤٩ - ومضت قائلة، فيما يتعلق بالسؤال ٤١ بشأن تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية الأصغر، إنه لا تتوفر بيانات مفصلة حسب نوع الجنس. ولكن فيما يتصل بزعامة الأحزاب، كانت نسبة النساء في الأحزاب الأصغر أقل من ٢ في المائة وذلك بالمقارنة مع نسبتهن البالغة ٣٥ في المائة في الحزب الثوري الدومينيكي، و ٣٠ في المائة في حزب التحرير الدومينيكي، و ١٥ في المائة في حزب الإصلاح الاجتماعي المسيحي.

٥٠ - واستطردت قائلة، فيما يتعلق بالسؤال ٤٢، إن إدارة النهوض بالمرأة بدأت في المشاركة في الحوار الوطني الرامي إلى إدماج المرأة في السياسة. ولقد أنشئت فروع إقليمية لتنمية الزعيمات المحليات. وتتعاون الإدارة أيضا مع عدد من الوزارات والمؤسسات العامة بشأن مشاريع المرأة في مجالات الرعاية الصحية، والفنون والزراعة. وثمة حملة جارية حاليا لتعليم الريفيات الأميات القراءة والكتابة. ويمثل اتحاد الريفيات مجموعة نسائية للتأثير تجمع ٢٥٠ رابطة نسائية معا. ويعمل منسق المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة كجهة تنسيق لأربعين رابطة نسائية على الصعيد الوطني.

٥١ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٤٣، إن نسبة المشاركات في المنظمات الدولية بلغت ٦٢ في المائة. وبلغت نسبة النساء في السفارات ٤٩ في المائة وفي القنصليات ٤٩,١ في المائة.

٥٢ - ومضت قائلة، بصدد الإشارة إلى السؤال ٤٤، إن أعمال اللجنة الفخرية لمستشارات مجلس الشيوخ أسفرت عن تعديل التشريع المتعلق بالعنف العائلي والتعليم. وتشترك اللجنة الفخرية مع إدارة النهوض بالمرأة في تنظيم حلقات عمل وبرامج تدريب. وبموجب قانون الانتخابات رقم ٢٧٥-٩٧، يتعين ألا تقل نسبة النساء المرشحات المدرجات على القائمة الانتخابية لكل حزب عن ٢٥ في المائة. وفي المجال القضائي، تم تعيين امرأة في وظيفة مفوضة للاصلاح القضائي وتحديث العدالة؛ وبلغت نسبة النساء بين قضاة المحاكم ٣١ في المائة.

٥٣ - وأردفت قائلة، بصدد السؤال ٤٥ الذي يتناول الجنسية، إن جنسية شخص في الجمهورية الدومينيكية تتحدد بمكان الميلاد وجنسية الأبوين. بيد أن هناك، تمييزا ضد الأمهات في حالة حصولهن على الجنسية بالتجنس. وفي تلك الحالات لا يحصل على الجنسية الدومينيكية إلا الأبناء الذين يختفي آباؤهم أو حينما تقوم الأم برعاية الأطفال. وفي ختام كلمتها قالت، بصدد الإجابة على السؤال ٤٦، إنه لم تحدث تغييرات في قانون الجنسية التمييزي لأن هذه الخطوة تقتضي تعديل الدستور. بيد أن الحكومة تعتزم بالفعل إدخال تعديل كهذا، وفي تلك الحالة يصبح من المستطاع إزالة الحكم التمييزي.

٥٤ - السيدة مونوز (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الحكومة اتخذت، فيما يتعلق بالسؤال ٤٧، مجموعة تدابير لمعالجة الصور المقولبة الدائمة على أساس التحيز الجنسي في نظام التعليم وذلك من خلال إدارة خاصة هي إدارة "تعليم المرأة" في وزارة التعليم والثقافة. وبالرغم من أن التدابير تتضمن تدريبا في المجالين الفني والتقني، لم يستهدف تدريب النساء بصفة خاصة. وبصدد الإجابة على السؤال ٤٨، صرحت بأن المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة تهدف إلى تغيير الأنماط الثقافية التقليدية من خلال التعليم الذي يراعي الفوارق بين الجنسين، وإجراء مناقشات عامة، وشن حملات لإثارة الوعي ونشر المواد التعليمية. وبصدد الإجابة على الطلب الوارد في السؤال ٤٩ من أجل تقديم إحصاءات، قالت إن نسبة المدرسات في مرحلة التعليم الابتدائي هي ٧٤,٧ في المائة، وذلك بالمقارنة مع نسبة ٤٨,٦ وفي مرحلة التعليم الثانوي ٤٨,٦ في المائة وفي مرحلة التعليم العالي ٢٨,٤ في المائة. ولا تتوفر إحصاءات عن برامج الزمالات. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تضمنت مناهج المدارس العامة مادة للتثقيف الجنسي وذلك بالرغم من استمرار المقاومة من جانب الكنيسة الكاثوليكية. وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٥٠، إن الحكومة الدومينيكية لا تقدم حاليا حوافز محددة لتشجيع الفتيات على دراسة المواضيع العلمية.

٥٥ - وقالت، بصدد الإشارة إلى السؤال ٥١، إن إدارة "تعليم المرأة" تنظم حاليا أياما للتدريب المهني غير التمييزي. ولقد ألغيت شروط القيد في الكليات التقنية وهي شروط تستند إلى نوع الجنس والآن أصبحت كل تلك المؤسسات التعليمية مختلطة.

٥٦ - وأضافت قائلة، بصدد الرد على السؤال ٥٢، إن عدد النساء اللاتي يقيدن في مؤسسات التعليم العالي آخذ في الزيادة نتيجة لزيادة الوعي الاجتماعي ومقتضيات سوق العمالة، ولكن لا تزال تواجههن صعوبة في اختراق الطريق إلى وظائف المستوى الرفيع لاتخاذ القرارات بالرغم من حصولهن في أغلب الأحيان على تعليم أكاديمي أفضل من الرجال. وقالت، بصدد الإجابة على السؤال ٥٣، إن الأسباب الرئيسية لفشل الأطفال الدومينيكيين عادة في الحضور إلى المدارس تعزى إلى الفقر المدقع، والافتقار إلى

التسهيلات، وعدم تحريض الوالدين بطريقة حسنة، وانخفاض مستويات التدريس في نظام المدارس العامة. ولقد استخدمت تدابير من قبيل تقديم الوجبات في المدارس لتشجيع الطلبة على الحضور وزيادة مرتبات المدرسين.

٥٧ - وأضافت قائلة، بصدد الرد على السؤال ٥٤، إن الجامعات الخاصة تمول بصورة أساسية من رسوم التعليم. وتبلغ نسبة النساء ٤٩,٤ في المائة من غير الملمين بالقراءة والكتابة البالغ عددهم مليون شخص في الجمهورية الدومينيكية المشار إليهم في السؤال ٥٥. ولقد استهلت السلطة الوطنية لتعليم البالغين يوما لتعليم الإلمام بالقراءة والكتابة يستهدف ذلك القطاع من السكان على وجه التحديد.

٥٨ - وقالت، بصدد الإجابة على السؤال ٥٦، إن قانون العمل ينطبق على العاملات في المناطق غير الخاضعة للرسوم الجمركية ويشمل جميع مسائل الصحة الصناعية، بالرغم من أنه توجد من حيث الممارسة أوجه قصور في طريقة تطبيق هذا القانون. وتتنوع الجزاءات المفروضة على ارتكاب انتهاكات لقانون العمل وفقا لخطورة الجرم. ولم يعتمد حتى الآن مشروع قانون مرافق الرعاية النهارية. وقالت، بصدد الإجابة على السؤال ٥٧، إن شتى المناطق غير الخاضعة للرسوم الجمركية اتخذت بصورة منفردة مبادرات من قبيل إنشاء عيادات صحية ومراكز لرعاية الأطفال. وتوجد أسوأ أوضاع العمالة في صناعة المنسوجات.

٥٩ - وقالت، بصدد الإشارة إلى السؤال ٥٨، إن هناك بالفعل قضايا معروضة على المحاكم تتعلق بحماية العاملات. ويطلب إلى الشركات التي تثبت إدانتها بارتكاب انتهاكات أن تدفع مزايا وتعويضات عمالة تكافئ إجمالي المرتبات المستحقة للعاملين. ولم تتخذ تدابير للعمل الإيجابي.

٦٠ - وأردفت قائلة، بصدد الإجابة على السؤال ٥٩، إن الجمهورية الدومينيكية صادقت على ٢٨ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك ست اتفاقيات من أهم سبع اتفاقيات أساسية. والعمل جاري حاليا من أجل التصديق على الاتفاقية المتعلقة بالمساواة بين العمال والعاملات في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة. ولقد أعدت دراسة في عام ١٩٩٧ بغية التوصل إلى فهم أفضل لمسألة المساواة في الأجر. ولقد حدد قانون العمل ساعات العمل في الأسبوع بـ ٤٤ ساعة، وتوجد أيضا أنظمة تنظم إقرار الحد الأدنى للأجور لكل قطاع صناعي.

٦١ - وقالت، بصدد الإشارة إلى السؤال ٦٠ عن مشاركة الإناث في النقابات، إن قضايا المرأة نادرا ما تدرج على جدول أعمال النقابات لأن المرأة نادرا ما تحتل مناصب اتخاذ القرارات. بيد أنه توجد أقسام خاصة للمرأة في كثير من النقابات. وقالت، بصدد السؤال ٦١، إن مستوى رعاية الأطفال التي يقدمها أرباب العمل غير جدير بالذكر في الوقت الحاضر. ولم يُعتمد مشروعا القانونين المذكورين في السؤال ٦٢ المتعلقين بأوضاع العاملات وبإنشاء مرافق الرعاية النهارية. وتعتزم اللجنة الفخرية المؤلفة من مستشارين في مجال المرأة لمجلس الشيوخ وإدارة النهوض بالمرأة إعادة تقديم المشروعين.

٦٢ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٦٣، إن معهد التدريب التقني والمهني يعتزم تعزيز منظمات المرأة في المجتمعات المحلية بهدف القضاء على التحيز الجنسي في مهن معيَّنة "للرجال فقط". وتبين الإحصاءات أن عدد النساء المقيدات في مناهج تقنية آخذ في الزيادة.

٦٣ - وقالت، بصدد الإجابة على السؤال ٦٤، إن أوضاع العمل في الجمهورية الدومينيكية قد تحسنت بدخول قانون العمل لعام ١٩٩٢ حيِّز النفاذ، لا سيما فيما يتعلق بمعاملة العاملات وأوضاع عملهن. والعاملات في مجال الخدمة المنزلية مشمولات بقانون نظامي منفصل. وصرحت فيما يتعلق بالسؤال ٦٥، بأنه يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة تتصف بالمرونة لمدة ١٢ أسبوعا. ويدفع أرباب العمل نصف أجر المرأة وتدفع الدولة النصف الآخر. وبمستطاع المرأة العاملة أن تحصل أيضا على إجازة سنوية فور انتهاء إجازة الأمومة، وبذلك تمتد الفترة الزمنية التي يمكن أن تمضيها الأم مع رضيعها. وقالت، بصدد الإشارة إلى السؤال ٦٦، إنه لا توجد آلية مؤسسية لتنظيم العمل المنزلي المدفوع الأجر. وتقع على فرادى أرباب العمل مسؤولية ضمان الالتزام بالعقود.

٦٤ - واستطردت قائلة إن الأثر العملي لقانون العمال لعام ١٩٩٢، المشار إليه في السؤال ٦٧، أسفر عن حماية حقوق جميع العاملين ومساواة العاملات بصفة خاصة في الحقوق. وتتمتع المحاكم الدومينيكية بالفعل بسلطة إصدار أحكام عن انتهاكات القانون. غير أن الأحكام ذات الصلة بفترات الرضاعة الطبيعية يصعب تنفيذها؛ وتشن حاليا حملة لزيادة وعي أرباب العمل بشأن هذا الموضوع.

٦٥ - وصرحت، فيما يتعلق بالسؤال ٦٨، قائلة إن الحكومة الدومينيكية ليس لديها علم بأية نساء مهاجرات إلى بلدان عربية. بيد أنه قد طُلب إلى المنظمة الدولية للهجرة أن تقدم المساعدة في ما يتصل بمكافحة الاتجار بالنساء إلى أوروبا. وصرحت، فيما يتعلق بالسؤال ٦٩، قائلة إنه لا توجد تدابير خاصة لمساعدة المهاجرات الدومينيكيات اللاتي غادرن البلد بحثا عن عمل، بالرغم من أنه يجري النظر حاليا لاتخاذ مبادرة بشأن هذا الموضوع.

٦٦ - وقالت، بصدد الإشارة إلى السؤال ٧٠، إن قانون العمل يحمي العاملات في المناطق غير الخاضعة للرسوم الجمركية. وتتمثل المشكلة الرئيسية التي تواجههن في الافتقار إلى المرافق لقضاء فترات الرضاعة الطبيعية، والافتقار إلى مرافق الرعاية النهارية، وعدم كفاية التثقيف بشأن متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب، وحرمانهن من الترقي لأسباب تتعلق بالتحيز الجنسي. وفي إطار التشريع الجديد أصبح بمستطاع الأشخاص القانونيين الأجانب، والأشخاص الطبيعيين الأجانب، أو الأشخاص الطبيعيين الدومينيكيين المقيمين في الخارج أن يستثمروا في المناطق غير الخاضعة للرسوم الجمركية. وفي الوقت الحاضر، تبلغ نسبة الاستثمارات المحلية ٦٥ في المائة من رأس المال المستثمر في المناطق غير الخاضعة للرسوم الجمركية؛ والنسبة المتبقية يملكها أجانب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠